S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2708
23 September 1986

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس :	السيد بيلونوغوف	(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
الاعضاء:	استراليا	السيد ولكوت
	الامارات العربية المتحدة	السيد الشعالي
	بلغاريا	السيد تسفيتكوف
	تايلند	السيد كاسمسري
	ترينيداد وتوباغو	السيد اليني
	الدانمرك	السيد بييرينغ
	الصين	السيد لوي لي
	غانا	السيد غبيهو
	فرنسا	السيد دي كيمولاريا
	فنزويلا	السيد أغيلار
	الكونغو	السيد بالي
	مدغشقر	السيد راكوتوندرامبوا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد والترز

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

اما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال .

الحالة في الشرق الأوسط

(أ) تقرير خاص من الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/18348)

(ب) رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/18353)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسة السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثل لبنان إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي إسرائيل والجمهورية العربية السورية إلى شغل المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد فاخوري (لبنان) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وقام السيد نيتانياهو (إسرائيل) والسيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) بشغل المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

معروض على أعضاء المجلس نص مشروع القرار المقدم من فرنسا ، والوارد في الوثيقة S/18356 .

وقد عُمّم على أعضاء المجلس أيضا صورة عن الرسالة المؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ والموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم للبنان . وستُعمَّم هذه الرسالة غدا بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/18362 .

المتكلم الأول هو ممثل الإمارات العربية المتحدة .

السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة) : سيدي الرئيس ، لم أكن أنوي المشاركة في النقاش هذا اليوم . ولكن هناك بعض الملاحظات التي لا أريد أن يفوتني تسجيلها ، وأولاها التعبير عن سعادة وفد بلادنا لرؤيتكم تترأسون اجتماعات المجلس ولما أظهرتموه من جدارة وحسن تقدير ، وكذلك تقديم الشكر إلى زميلنا السفير اليني ، الممثل الدائم لتريندياد وتوباغو ، على المهارة التي أدار بها اجتماعاتنا في الشهر الماضي .

وثانية هذه الملاحظات تقديم تعازي وفد بلادي القلبية لوفد فرنسا وحكومة فرنسا وايرلندا للقتلى والجرحى الذين سقطوا ضحية حفظ السلام في جنوب لبنان ، والإشادة بالدور الذي تلعبه هذه القوات والتضحيات التي تقدمها والتي تستحق منا كل الدعم والمساندة والتأييد . وكما أشار زميلنا السفير جون طومسون يوم أمس ، فإن هذه القوات تتكون من رجال يستحقون تأييدنا ودعمنا .

نحن أحيانا في حاجة إلى الصدق مع الآخرين . ولكن الأهم أننا في حاجة دائما إلى الصدق مع النفس . وهذا ما افتقدته كلمة ممثل إسرائيل مساء أمس ، حيث حدثنا كثيرا عن مواقف وتصريحات زعماء حزب الله إزاء القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، ورفض هؤلاء الزعماء أو هذا الحزب لهذا القرار . ولكن ممثل إسرائيل لم يحدثنا ، وهذه هي مهمته ، عن موقف إسرائيل من ذلك القرار ، وخاصة الفقرة الثانية من المنطوق ، التي نصها :

(تكلم بالإنكليزية)

"يطلب إلى إسرائيل أن توقف في الحال أعمالها العسكرية ضد سلامة لبنان الإقليمية ، وتسحب على الفور قواتها من كامل الاراضي اللبنانية" .

(واصل كلمته بالعربية)

أين نحن من تنفيذ هذا القرار ؟ هذا ما كان يجب على مندوب اسرائيل أن يجيب عليه . عندما أصدر مجلس الأمن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، كانت اسرائيل هي المعني بذلك القرار وليس حزب الله .

إن مهمة مندوب اسرائيل هي أن يقول لنا عن موقف بلاده من تنفيذ هذا القرار ، وفي وزع قوة الأمم المتحدة حتى الحدود الدولية للبنان .

وإن فلسفة تنظير الاحتلال شيء معروف في السياسة الاسرائيلية ، ولا أريد الخوض فيها ، فهناك احتلال لأسباب دينية وهناك احتلال لأسباب أمنية وهناك احتلال لأسباب تاريخية ، وجميع الأراضي العربية محتلة لسبب أو لآخر من هذه الأسباب . ولكن هناك احتلال لجزء من أراضي لبنان بسبب ضعف الحكومة المركزية ، وهذا مبرر جديد للاحتلال . ولو أخذنا به لأصبحت دول العالم جميعها قابلة للاحتلال .

كلنا يعرف الظروف التي يعاني منها لبنان ، ولكن لا أحد يستطيع أن ينكر حقيقة أن هناك احتلالا لجزء من أراضي لبنان وأن الاحتلال بالضرورة غير قانوني ، مهما كانت مبرراته وأساليبه .

إن الحالة التي نحن بصددها هي أن هذا الاحتلال يساهم مساهمة مباشرة في تعقيد الوضع الداخلي في لبنان ، وخاصة تعريض قوة اليونيفيل الى حوادث التصادم مع بعض القوى المحلية في جنوب لبنان ، حيث تقوم القوات الاسرائيلية باستعدادات ـ وهذا ما تناقلته أخبار اليوم في هذه اللحظة التي يجتمع فيها مجلس الأمن لبحث وضع قوات اليونيفيل في جنوب لبنان والأخطار التي تتعرض لها ـ تتناقل الأنباء عن حشود وتعزيزات جديدة للقوات الاسرائيلية ، وعن احتمال احتلال جديد لجزء من أراضي لبنان ، في هذه اللحظة التي يجتمع فيها مجلس الأمن لمناقشة الموضوع .

إن الاشتباكات التي تقوم بين القوات المحلية وقوات اليونيفيل هي حوادث طبيعية بسبب أن القوات المحلية تحاول الرد على الاعتداءات الاسرائيلية على القرى

والأهالي في جنوب لبنان . واننا نعترف أن مهمة قوة اليونيفيل هي منع هذه الحوادث ، ولكن قوة اليونيفيل تتعرض في محاولتها لمنع هذه الحوادث لتقديم الضحايا .

لا شأن لاسرائيل ، بأية طريقة كانت ، بأوضاع لبنان الداخلية . إنها مسؤولة أمام هذا المجلس وأمام المجتمع الدولي عن استمرار احتلالها لجزء من أراضي لبنان ، وعن رفضها تنفيذ القرار الصادر عن هذا المجلس ، وهو القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . إنها ليست مسؤولة فقط تجاه لبنان ، بل مسؤولة بالدرجة الأولى تجاه هذا المجلس . ولذلك فاننا نتوقع من هذا المجلس أن يقيِّم الحالة بناء على مسؤوليته تلك .

وقبل أن أختتم بياني ، لا بد أن أعبر عن تقدير وفد بلادي للجهد الذي بذلته البعثة التي أوفدها الأمين العام برئاسة السيد غولدنغ وللتقرير الموضوعي الذي أعدته . كما أعبر عن تقدير وفد بلادي للاهتمام الذي يوليه الأمين العام لوضع قوات اليونيفيل في جنوب لبنان .

أما بالنسبة لمشروع القرار المعروض علينا ، فان وفد بلادي يود أن يرى مشروعا أكثر وضوحا والزاما لاسرائيل بسحب قواتها الى الحدود الدولية المعترف بها للبنان حتى يعزز من قرار المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨) ، ولكننا رغم ذلك سنؤيد مشروع القرار هذا رغبة منا في أن يتحقق الاجماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الامارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل اسرائيل . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد نتنياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشير ثلاث نقاط موجزة ، وأن أقدم ثلاثة أسباب من أجلها نعتقد أن مشروع القرار المعروض أمام مجلس الأمن الآن يجب ألا يوافق عليه .

السبب الأول هو أن مشروع القرار لا يعالج المشكلة ـ المشكلة الأوسع نطاقا والمشكلة المباشرة ـ المطروحة أمام المجلس . المشكلة الأوسع نطاقا تنبع من عدم

وجود أية قدرة في لبنان على ممارسة أية سلطة أو سيادة على أراضي لبنان . وهذا في المقام الاول هو مصدر الهجمات التي تشن ضدنا والتي ظلت تشن ضدنا على مدى أكثر من ثمانية أعوام . وهذا هو أيضا مصدر المشاكل التي تصيب لبنان كله اليوم . ولقد اتخذنا اجراءات - وهذا من حقنا - لحماية أنفسنا . إن كل بلد لا بد وأن يتخذ اجراءات عندما يرى أن أراضي دولة مجاورة تستعمل لشن حرب ضده . والعديد من البلدان الممثلة حول هذه الطاولة وبلدان أخرى فعلت ذلك بالضبط - ولا أذكر أن مجلس الامن قد كرس اجتماعات لبحث أعمالهم . والجميع يعرف أن لنا هذا الحق . ويمكن أن نتحدث عن مسائل قانونية ، ولكن الجميع يفهم ، بالحس السليم ، أن بلدا لا يمكن أن يتخلى عن سيادته ويتنصل من مسؤوليته بمنع استخدام أراضيه لشن هجمات ارهابية ضد الجيران .

وفيما يتعلق بحق اسرائيل والتزامها في أن تتصرف ، نحن نحتفظ بهذا الحق وبهذا الالتزام وسنواصل التصرف على هذا الاساس .

والمشكلة الاخرى المتعلقة بالسيادة هي غياب أي سيطرة على انتشار العنف بين الاطراف المتحاربة داخل لبنان ، بين شتى الجماعات والطوائف المتطرفة التي تدعمها قوى خارجية . وعلى وجه الخصوص ، اذا وضعت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان - التي وقعت في شراك القتال في هذه الحالة - من الشمال الى الجنوب في وادي البقاع ، أو في منطقة تبعد بضعة أميال الى الشمال ، أو اذا وضعت في بيروت ، فانها ستتعرض لنفس النوع من الهجمات ، وربما لاكثر ، لانه سيكون هناك قدر أكبر من حرية التصرف لحزب الله وغيره . إن قوة اليونيفيل هدف في حد ذاتها ، للاسباب التي ذكرتها بالامس - وتلك الاسباب لا علاقة لها البتة بالقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ولا بأي من الاقتراحات المقدمة أو المقترحات المشار اليها في مشروع القرار المطروح أمام المجلس الآن .

إذن ، هذا هو الاعتراض الاول على مشروع القرار : إنه لا يعالج المشكلة الاساسية في لبنان ولا الاسباب التي من أجلها نجتمع في الوقت الراهن ، في أيلول/ سبتمبر ، بشأن هذا البند ، وليس في كانون الثاني/يناير المقبل .

واعتراضنا الثاني على مشروع القرار غاية في البساطة : إن حزب الله يقتل أفراد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . إنه يقتل القوات الفرنسية وغيرها من القوات عامدا . وهو يراقب هذه المناقشة الجارية عصر اليوم . وعندما يرى حزب الله أن مجلس الامن ، ردا على هجماته على "اليونيفيل" اختار أن يعتمد مشروع قرار يشير أساسا بإصبع الاتهام الى اسرائيل ، فهل سيتوقف عن أنشطته ؟ أؤكد لكم - بناء على ما يقولونه - ونحن نسمع ما يقولون - وعلى ما يفعلونه ، انهم سيزيدون من هجماتهم .

وبالتالي فان مشروع القرار هذا في حد ذاته سيسهم في زيادة الإرهاب وزيادة الهجمات ضد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، بل وليس ضد هذه القوة وحدها . وفيما يتعلق بهذه النقطة يمكنني أن أقول - إذا جاز لي التقدم بملاحظة شخصية ، تعبّر في الوقت نفسه عن موقف حكومتي - إن هناك نكسة مشؤومة . في العام الماضي وفي هذا العام أيضا بدا وكأن هذا المجلس ، بل وهذه المنظمة ، من خلال البيانات التي أدلي بها في الجمعية العامة وفي هذه القاعة ، مُقْدِمة على اتخاذ موقف أكثر ايجابية تجاه الإرهاب ، موقف أكثر قوة وأكثر ميلا الى عدم المهادنة ، وبعيد عن التبرير أو تلمس الأعذار فيما يتعلق بمشكلة الإرهاب . إنك اذا أردت أن تهاجم الإرهابيين ، يجب أن تهاجمهم سياسيا ، وتسخر ما لديك من الوسائل المادية والعسكرية وغيرها من الوسائل اللازمة لردعهم . أما ما يحدث اليوم فهو نكسة واضحة لذلك التقدم العام الذي ظننت شخصيا وظنت حكومتي أننا أحرزناه في هذا المجلس .

وينصب اعتراضنا الثالث على ما يطالب به مشروع القرار هذا تحديدا ، ولست أعني من اسرائيل ، وانما من الامانة العامة ، وعلى وجه التحديد من الامين العام . فمشروع القرار هذا ، في ظل الظروف الحالية ، يطلب الى الامين العام القيام بشيء يعرف كل الجالسين حول هذه الطاولة تماما أنه غير قابل للتنفيذ ، وبالقطع غير قابل للتنفيذ خلال ١٤ يوما أو ٢١ يوما ولا أعرف أيهما فالامر سيان . والآن ، لا أعتقد أن هدف معظم الأعضاء الجالسين حول هذه الطاولة هو الوصول الى موقف مستحيل ، أو تحقيق فشل متعمد للمهمة ، أو الحث على عملية تؤدي الى انهيار هذه القوة . فمن السهل جدا

خلق ظروف مستحيلة ، ومن السهل جدا تحقيق الفشل . لكن هدف هذا المجلس ، والهدف من هذه المناقشة هو حل مشكلة حقيقية وليس تقديم حلول مزيفة .

فاذا كان الهدف مواجهة المشاكل على علاتها واذا لم يكن الهدف تشجيع الارهاب ؛ اذا كانت القضية هي الابقاء على قوة الامم المتحدة في لبنان ، بل وحمايتها وتأمينها ، فانني آمل أن يحجم كل الاعضاء المسؤولين في هذا المجلس عن تأييد مشروع القرار هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود الآن أن أدلي ببيان بوصفي ممثلا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

لقد درس الوفد السوفياتي بعناية بالغة التقرير الخاص الذي قدمه أميننا العام بشأن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، (S/18348) . كما تابع باهتمام شديد مناقشة مجلس الامن حول هذا البند . ونحن نشاطر تماما القلق العميق الذي أعرب عنه كل من الامين العام وأعضاء المجلس ازاء الحالة التي نشأت في المنطقة التي تحتلها قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، والتي وصفها التقرير وبحق بانها "لا تحتمل" .

ومن الحقيقي إنه بعد انشاء القوة في آذار/مارس ١٩٧٨ ، وذلك بعد الغزو الاسرائيلي واسع النطاق للبنان ، كلف مجلس الامن هذه القوة ، بموجب قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) بالمهمة الاساسية الا وهي العمل على سحب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية . واليوم نجد أننا مضطرون الى أن نعلن أن تلك المهمة لم تنجز بعد ، وأن الحالة في الجنوب اللبناني ، وذلك فيما يتعلق بتلك القوة ، مازالت تواصل ترديها أمام أعين الاشهاد .

والاسباب الاساسية الكامنة وراء هذه الحالة البالغة الخطورة ـ وهو ما أوضحه تقرير الامين العام ، ترجع الى استمرار اسرائيل في رفضها العنيد سحب قواتها من أراضي لبنان . وبسبب موقف تل أبيب هذا ، لا تزال قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان غير قادرة على القيام بالوظائف الموكولة اليها بموجب قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

ذلك التجاهل المتسم بالتحدي لقرارات مجلس الامن ، بما في ذلك القراران الاساسيان ٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) اللذان يطالبان اسرائيل بسحب قواتها العسكرية على الفور ودون شروط الى حدود لبنان المعترف بها دوليا ، تأكد في البيانات التي أدلى بها ممثل اسرائيل بالأمس واليوم . ولسنوات طوال يواصل المحتلون الاسرائيليون السيطرة على الأراضي اللبنانية . وعن طريق استخدام المرتزقة المحليين قامت اسرائيل ، بصورة غير قانونية ، بانشاء ما يسمى بمنطقة الامن على منطقة الحدود في الجنوب اللبناني ، لاستخدامها كنقطة انطلاق لشن الهجمات وأعمال العدوان ضد سيادة لبنان وسلامته الاقليمية ، ولضرب الاراضي اللبنانية في الاعماق ، وإشاعة القلاقل في ذلك البلد بصفة عامة . وبطبيعة الحال يعرف أعضاء المجلس تماما من الذي يؤيد اسرائيل ، ومن الذي يحول دون أن يلقى المعتدي جزاءه ، ومن الذي يمنع بشكل منتظم تنفيذ قرارات المجلس ، بما في ذلك القرارات المتعلقة بتنفيذ ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان .

واليوم ، فان شعب لبنان ، والمجتمع الدولي ككل يواجهان النتائج الخطيرة المترتبة على تلك السياسة غير المسؤولة التي تتبعها واشنطن في تواطئها مع المعتدي . وفي هذا السياق السياسي العريض يجب أن ننظر الى الحوادث المسلحة التي وقعت مؤخرا ، والتي هوجم خلالها أفراد "اليونيفيل" . وفي بيان صدر في ٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام أعرب أعضاء المجلس عن سخطهم الاجماعي إزاء هذا اللجوء المتعمد الى العنف ، الذي يهدد سلامة تلك القوة وأفرادها .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أعرب عن تعاطفنا الصادق مع حكومتي أيرلندا وفرنسا ، ومع أسر أفراد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . وأود أيضا أن أؤكد أن أعمال الاستفزاز المسلح ضد هذه القوة تستوجب الادانة ، ولا بد من وقفها على الفور . وفي الوقت ذاته فان تلك الاحداث المفجعة ، التي تلقي الضوء مرة أخرى على الظروف الخطيرة وغير الطبيعية التي تضطر "اليونيفيل" الى العمل في ظلها ،

لا ينبغي أن تطمس النقطة الرئيسية ، وهي أن حل مشاكل الجنوب اللبناني لا بد أن يتضمن إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي اللبنانية . وكما أشار الامين العام بوضوح في تقريره الخاص ، فان الحل يتمثل في :

"الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية ، ووزع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى الحدود الدولية حيث يمكنها أن تقوم بالدور الذي كلفت به أصلا ." (S/18348 ، الفقرة ٣٢)

ذلك ، في رأي الامين العام ، هو أفضل سبيل للنهوض بامكانيات تعزيز سلامة أفراد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ونحن نشاركه هذا الرأي تماما .

يدين الاتحاد السوفياتي بقوة عدوان اسرائيل المستمر في لبنان ، ويعرب عن تضامنه مع شعب لبنان الذي يناضل من أجل حقوقه المشروعة . إن مفتاح تطبيع الحالة في لبنان وارد بوضوح في قرارات مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، التي تطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي اللبنانية . والوفد السوفياتي مقتنع بأن من واجب مجلس الامن أن يضمن تنفيذ تلك القرارات ، وأن يسعى الى وقف الاحتلال الاسرائيلي في لبنان . كما يجب ضمان احترام سيادة دولة لبنان وسلامتها الاقليمية ، كما ينبغي وضع حد للحكم التعسفي للسلطات الاسرائيلية إزاء السكان المدنيين في الجزء الجنوبي من ذلك البلد .

ان انسحاب القوات الاسرائيلية حتى الحدود الدولية سوف يخلق بطبيعة الحال ظروفا مؤاتية تمكّن قوة الامم المتحدة في نهاية الامر من الوفاء بالمهام التي أوكلها اليها مجلس الامن . إن البديل لذلك المقرر سيكون مزيدا من تصعيد حدة التوتر في جنوب لبنان ، وهو أمر يمكن أن تترتب عليه آثار خطيرة على السلم والامن الدوليين في المنطقة .

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيساً للمجلس .

طلب السيد كلوفيس مقصود المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة أن يلقي بيانا . وبموافقة المجلس ، أدعوه الى أن يشغل مقعداً على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد مقصود (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يكن في نيتي إلقاء بيان آخر نظراً لان مجلس الامن قد دعي بشكل عاجل للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه الذي يسعى الى إزالة العقبة القائمة في طريق تنفيذ مهمة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وهي عقبة قائمة منذ فترة طويلة بشكل نفد معه صبر المجتمع الدولي .

ولكن بعد أن استمعت الى ممثل اسرائيل وهو يسجل أسباب اعتراضه على مشروع القرار - وهو ليس بالضرورة اعتراضاً ، لانه لا يعترض فحسب وإنما يعيق بلده تنفيذه فعلا - شعرت بأن من واجبي أن أدلي ببيان اضافي وأرد على الاسباب التي قدمتها اسرائيل لان هذه الاسباب تميل الى توضيح الاستراتيجية الشاملة للرد ، والخلفية الايديولوجية للسياسة التي تتبعها ، والموقف الظاهري الاساسي الذي يميز دولة قائمة بالاحتلال .

أولا وقبل كل شيء ، هل يتناول مجلس الامن مشكلة لبنان ؟ نعم ولا في آن واحد . إن مشاكل لبنان يرجع حلّها الى اللبنانيين . ومن ثم ، ليس من سلطة مجلس الامن أن يتناول المشاكل الداخلية للبنان . وغني عن القول إن اللبنانيين أنفسهم يدركون تماما أن لديهم مشاكل . بالتحديد في اللحظة التي كانت فيها الاطراف اللبنانية تتخذ خطوات هامة وبنّاءة صوب التصالح الوطني ، رأت اسرائيل أن توقف عدوانها اليوم - كما فعلت من قبل - حتى تزيد من تعقيد عملية الوحدة الوطنية والانسجام الوطني بإدامة وجود غير شرعي داخل لبنان ، في جنوب لبنان ، ومساعدة الميليشيات غير الشرعية علنا لتحدي سلطة الحكومة المركزية ، والاعلان عن أن لها جانبا في الميليشيات شأنها شأن الآخرين .

إن أكذوبة اسرائيل التشخيصية بشأن لبنان ، وتوقيت عدوانها أديا بالعديد في المجلس وفي المجتمع الدولي الى التركيز مرّة واحدة وللابد على الاسباب الحقيقية للمأساة اللبنانية . وانتهى المجتمع الدولي الى أنه منذ الغزو الاسرائيلي عام ١٩٧٨ - كما قلت بالامس - ترفض اسرائيل الانسحاب من الاراضي اللبنانية ، وترفض السماح لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بتنفيذ مهامها ، وأنها عاملتها بقسوة وخشونة عام ١٩٨٢ . وبعد أن أعادت وزع قواتها في جنوب لبنان ، واصلت تعزيز الميليشيات غير الشرعية التي تتحدى سلطة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان والحكومة المركزية اللبنانية على حد سواء .

إن مجلس الامن منشغل بهذه المسألة ، وله كل الحق في ذلك ، لان لبنان - بوصفه احد اعضاء الامم المتحدة - يعتمد دائما على الامم المتحدة للحفاظ على سلامته الاقليمية . ومن ثم ، تدرك السلطات اللبنانية والاحزاب اللبنانية دائما أن عاملا اساسيا من عوامل الاستقرار في لبنان هو أن تعود أراضي جنوب لبنان الى سيادة الدولة حتى تتمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الوطنية والدولية .

إن وجود قوات اسرائيلية محتلة في جنوب لبنان ، ومحاولات اسرائيل المتكررة لإبطال مفعول قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان هي التي أسهمت في زعزعة استقرار الحالة في لبنان . لقد اجتمع الرئيس اللبناني ومجلس الوزراء اللبناني خلال الاسابيع الثلاثة أو الاربعة الماضية بشكل متكرر بغية ضمان المصالحة الوطنية . وهم إذ يفعلون هذا ، فإنهم - كما ذكر ممثل لبنان - يتطلعون الى الامم المتحدة للوفاء بتعهداتها بغية تمكين لبنان من القيام بمسؤولياته .

إن حضور ممثل اسرائيل أمام هذا المجلس والتلاعب بمأساة لبنان حتى يعزز السيطرة العسكرية والاستراتيجية الاسرائيلية في جنوب لبنان التي هي سبب أزمات متكررة وتفكيك التماسك الوطني اللبناني يمثلان غاية العدوان . ثم يؤيد بيانه بأن يؤكد باحتقار وبحجية لهذا المجلس ان اسرائيل ستحتفظ بحقها في استمرار احتلال جنوب لبنان تحت ذريعة كاذبة هي الإبقاء على "منطقة أمن" .

من يحاول الممثل الاسرائيلي أن يخدع ؟ ان المشكلة والازمة مع الاسرائيليين هما انهم يأتون بغطرسة ويتكلمون بحجية مستغرقين في إحساسهم بالقوة المؤقتة ويمارسون علانية قوتهم العسكرية غير المتناسبة . وتحت ذريعة المحافظة على "منطقة أمن" يحاولون تعزيز الفكرة بأنه يمكنهم الاستمرار في الإبقاء على احتلالهم لجنوب لبنان . انهم بذلك يحيطون مجلس الأمن علما بأن ذلك "حق" تنوي اسرائيل ممارسته وهذا يعني انه بصرف النظر عما يقرره مجلس الأمن فإنهم سيستمرون في ممارسة ما يمارسونه ويفعلونه دائما : ان مجلس الأمن يمكنه أن يتخذ أي عدد من القرارات كما يريد - ومشروع القرار المعروض على المجلس يشير الى هذه القرارات مثل القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٤٤ (١٩٧٩) و ٤٥٠ (١٩٧٩) و ٤٥٩ (١٩٧٩) و ٤٧٤ (١٩٨٠) و ٤٨٣ (١٩٨٠ و ٤٨٨ (١٩٨١) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) - ولكنهم سيحتفظون بادعائهم الذي يبررون صلاحيته بأن احتلالهم جنوب لبنان هو امتياز تمليه ممارستهم للسيادة ، كما لو أن سيادة اسرائيل تقوم على أساس انتهاك سيادة لبنان على نحو مستمر .

وبعد ذلك قال الممثل الاسرائيلي بتعال ، وهو يطرح اعتراضاته على مشروع القرار ، ان مجلس الأمن ينبغي له ألا يتشاجر بشأن شكليات قانونية . ومن الطبيعي ان رغبته في ألا يتشاجر المجلس بشأن شكليات قانونية تنبع من التزام ايديولوجي وعملي قوي بتحدي وانتهاك القانون الدولي ، وهو الأمر الذي قامت به اسرائيل ليس في جنوب لبنان فقط ولكن في ضمها للجولان ، وفي ضمها للقدس وفي نشر مستوطناتها غير الشرعية في الضفة الغربية وغزة . إن كلام الممثلين الاسرائيليين عن "التشاجر بشأن الشكليات القانونية" هو في الواقع محاولة للابقاء على تحدي اسرائيل للقانون الدولي وازدرائها له عن طريق حث مجلس الأمن على إهمال الشرعية .

تكلم الممثل الاسرائيلي بعد ذلك عن تفجر العنف في لبنان في وجه قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . ان التلاعب بالكلمات الذي يحاول أن يبديه في هذا المجلس هو محاولة متعمدة لاستخدام كلمة "العنف" كما لو كان هذا العنف طابعا مميزا للمقاومة . إسمحوا لي أن أكرر ما هو واضح : إن احتلال اراضي لبنان غير مشروع ، فهو يحدث ويتعزز باستخدام القوة ، وباستخدام القدرات السوقية والعسكرية والمالية والاستخبارية لاسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق عناصرها غير الشرعية في جنوب لبنان . هذا عنف مخطط يرهب السكان في الاراضي المحتلة ؛ انه نوع من الارهاب الذي لا يناقش كثيرا في هذه الايام . ولكن هذا النوع من الارهاب مجهز ومنظم ومعزز على نحو كبير ويأخذ شكل جيش اسرائيلي يرهب السكان برا وبحرا وجوا كل يوم في القرى والمدن اللبنانية وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين .

وتتوقع اسرائيل ان احتلالها ووجودها وهجماتها وممارساتها غير الانسانية تمر دون ان يلاحظها مجلس الامن أو دون مقاومة من السكان . فاذا قاوم السكان فان هذه المقاومة توصف بالارهاب : وفقا للتقليد المعتاد لجميع الدول العنصرية والاستعمارية ، تصف اسرائيل المقاومة بالارهاب وتخلط بين الاعمال الفردية البغيضة التي يقوم بها المتهورون والاشكال المشروعة للمقاومة الوطنية للاحتلال .

لذلك فاننا نقدم الملاحظات التالية : تلقى المقاومة صدى في الامم المتحدة وتلقى صدى حتى في القوات المحتلة ؛ انها تقوم بمظاهرات ، وتقدم احتجاجات . أما اللجوء الى العنف فهو الملاذ الأخير . وعندما يتبدد الأمل في الاقناع فلابد ان يدفع الاحتلال الثمن . ذلك هو معنى المقاومة ، الذكرى السنوية الرابعة لقيام المقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان .

اذا امتثلت اسرائيل لقرارات مجلس الامن وانسحبت فورا من الاراضي المحتلة في لبنان ، فلن تتم ازالة قدر كبير من أعمال العنف ولكن سينزع فتيله قطعا ريثما تتم عملية المصالحة التاريخية النهائية التي يسعى اليها اللبنانيون ولكن يمتنع عليهم ذلك . ان مشروع القرار المعروض على المجلس يتناول مشكلة رئيسية في لبنان ؛ إنه لا يعالج الحالة في لبنان بأكملها ولا نتوقع منه ذلك .

ان التكتيكات التي تستهدف تحويل الانظار عن الموضوع الرئيسي هي التأكيد بأن هذا المجلس يجتمع - وينبغي له أن يجتمع - لتناول مشكلة حزب الله . وفجأة ، يفرض ممثل اسرائيل نفسه مفترضا كفاءة المخابرات الاسرائيلية ، خبيرا بحزب الله . واسمحوا لي أن أقول ردا على ذلك انه في كل مرة يفقد مجتمع ما الامل في انه سيتمكن من ممارسة حقوقه الشرعية المعترف بها على نحو دولي ، لابد أن يتمخض عن المقاومة تجاوزات تتمثل في أعمال تتسم باللامسؤولية والطيش . حلّوا مشكلة جنوب لبنان ، ونفّذوا ولاية مجلس الامن واسمحوا لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تنتشر حتى الحدود الدولية للبنان ومكّنوا الجيش اللبناني - كما ذكر بالامس ممثل لبنان - من أن يشكل تتمة لليونيفيل في جنوب لبنان ولن تجدوا بعد ذلك أية تجاوزات مجنونة تحاول ان تأتي في ذيل المقاومة المشروعة للاحتلال ، لانه عندما يبدو للمقاومة انها عاجزة عن تحقيق الشرعية سيفتح الباب للاستفلال الطائش .

لذلك فإنه يمكن القول أن السبب في جزء كبير من المأساة التي شهدناها في جنوب لبنان إنما يعود الى حقيقة أنه لم يكن هناك أمل في تنفيذ القرار وبالتالي هناك يأس من تنفيذ ولاية مجلس الامن . إن مشروع القرار محاولة جادة لتصحيح ذلك الخلل . لذلك فإن جامعة الدول العربية تأمل في أن يؤيده مجلس الامن .

يقول الممثل الإسرائيلي إن الجدول الزمني - وهو ٢١ يوما - غير واقعي وغير عملي . هل من الغريب أن يراد تنفيذ قرار ما - بعد أن يكون قد اعتمد - تنفيذا فوريا اذا كان لمجلس الامن أن يمارس سلطته فعلا وإذا كان لالية المجلس أن تستعيد مصداقيتها وفعاليتها ؟ وفي رأينا أن فترة ٢١ يوما طويلة جدا . ولكن اذا كان من الحكمة الجماعية للمجلس أن يمنح الامين العام فترة ٢١ يوما لتقديم تقرير عن تنفيذ القرار وليس عن الحالة في جنوب لبنان فما هو إلا محاولة تستهدف إفساح الوقت لبعض المترددين في كبح اسرائيل عن التمادي في غيها وإدمانها المتواصل على العدوان ؛ وما هو إلا استرضاء للذين يغضون الطرف باستمرار عن تصرفات اسرائيل . وفي عالم اليوم يمكن أن يكون هذا تقبلا واقعيا للقوة والجبروت . إن ٢١ يوما تعتبر فترة زمنية معقولة ، ولذلك فإننا نقبلها .

ومن جهة أخرى فإنه في ضوء أحداث اليوم وفي ضوء البيانات التي أطلقها مكررا السيد رابين ، وفي ضوء الاحتمال - الذي أفصح عنه السيد رابين - بتوسيع نطاق منطقة الامن لتشمل قطاعا آخر من أراضي لبنان واندفاع جديد للجنود الإسرائيليين وشن هجمات على غرار تلك التي شنت بالفعل فإننا نحذر المجلس من كل ذلك . ونأمل أن فترة الـ ٢١ يوما لن تقدم برهانا جديدا على إدمان اسرائيل على الهجوم والضرب والتوسع والغزو .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . مالم أسمع أي اعتراض ، سوف أطرح مشروع القرار للتصويت الآن .

حيث لا يوجد اعتراض فقد تقرر ذلك .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد طلبت الكلمة بالامس نتيجة للسؤال الذي أثاره الممثل الدائم لإسرائيل . أما اليوم فإنني أود تناول مشروع القرار الذي قدمه الممثل الدائم لفرنسا .

أكرر التعازي التي قدمتها أمس الى الوفد الفرنسي والوفد الايرلندي والى أسر أولئك الجنود البواسل الذين قتلوا أو جرحوا . وأكرر أيضا ثنائي على قوات اليونيفيل وعلى الحكومات التي لديها من الحرص على المصلحة العامة ما يكفي لحملها على المساهمة في هذه القوات .

إن الحالة في جنوب لبنان ليست مثيرة للقلق فحسب بل انها خطيرة بالفعل . واتفق تمام الاتفاق مع الممثل الدائم لفرنسا الذي قال في مستهل هذه المناقشة يوم الجمعة إن أحداث الاسابيع الاخيرة مختلفة في شكلها عن تلك التي شهدناها حتى الآن . لقد كان وفد فرنسا محقا تماما في عرض هذه الحالة علينا وطلبه اتخاذ اجراء حيالها . ويؤيد وفدي هذه الدعوة .

إن صيغة مشروع القرار حازمة ولكنها لابد وأن تكون صيغة عامة . والامر متروك للأمانة العامة كي ترسم بالضبط الخطوات التي يتعين اتخاذها . ونحبذ اتخاذ تدابير أمن إضافية ولكننا سوف نحتاج الى دراسة التكاليف بعناية وتفصيل قبل اتخاذ موقف بشأنها .

إن مشروع القرار يدين إدانة صحيحة بأقوى العبارات الهجمات التي تشن على قوة الامم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان ويعرب عن السخط إزاء أي تأييد قد يعرب عنه صراحة أو ضمنا لتلك الاعمال . إن تلك الهجمات تكشف عن نوايا بعض الناس في تحدي المجتمع الدولي بل وفي تحدي الغالبية الكبرى من السكان المحليين . وتستهدف تلك الهجمات إثارة الشكوك حول استمرار وجود قوة الامم المتحدة .

وحتى لا يكون هناك أي لبس فإنه يتعين علي أن أوضح أن المجلس لا يجتمع هذه المرة في أعقاب مضايقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من جانب القوات الإسرائيلية أو القوات التي تعمل بأمر اسرائيل . فالعناصر المسلحة التي تهاجم قوة

الامم المتحدة في الاسابيع الاخيرة يبدو أنها تؤثر إغفال هويتها . غير أن هـذا لا ينبغي أن يحول دون تكويننا لفكرة واضحة قدر المستطاع عن حقيقة هذه العناصر والمرامي التي تهدف اليها في نهاية المطاف . ووضع حد لذلك العدد هو القضية العاجلة التي تشغل بال المجلس الآن ، بيد أن التجربة والتحليل الدقيق قد أظهرا أن إيجاد حل كامل ودائم لن يتحقق دون معالجة المشاكل الاكبر التي تواجهها قوة الامم المتحدة تلك في سبيل تنفيذ ولايتها بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . فقد أنشئت تلك القوة من أجل المساعدة على استرداد السلم والامن في منطقة الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل . لطالما كان رأي المجلس الذي تجسد ليس فقط في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وفي القرارات اللاحقة له التي جددت بموجبها ولاية القوة وإنما كذلك في أشد العبارات التي تضمنها القرار ٥٠٩ (١٩٨٢) بأنه يتعين على اسرائيل أن تسحب قواتها تماما من الاراضي اللبنانية وأن تحترم احتراما كاملا سيادة واستقلال لبنان وسلامته الإقليمية . وتم التوصل الى النتيجة ذاتها في التقارير المتعاقبة التي قدمها الامين العام عن وضع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وكان آخرها التقرير الشامل والواقعي عن مشاكل تلك القوة كما عرضه الامين العام في ١٨ أيلول/سبتمبر في الوثيقة S/18348 .

ولا أعني في كلامي هنا أن مجرد سحب القوات الإسرائيلية من الاراضي اللبنانية وإنهاء سيطرة اسرائيل على جزء من التراب اللبناني ، سيثبت انه هو الرد الشافي تماما . ففي ضوء عدم الاستقرار في تلك المنطقة ووجود فئات مسلحة مقتتلة ضمن العالمين العربي والإسلامي فإنه قد يلزم اتخاذ تدابير أخرى من أجل استرداد سلطة الحكومة اللبنانية وضمان قيام السلم على امتداد الحدود الدولية . ولكن لا يمكن أن يكون هناك حل دون انسحاب القوات الإسرائيلية ووزع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان على امتداد خط الحدود وفقا للولاية التي أنيطت بها بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) .

إن استمرار رفض إسرائيل للانسحاب لا يمكن إلا أن يؤدي إلى إدامة ظروفة بالغة الخطورة وبالغة الاضطراب ، وهو ما يسود الآن في المنطقة ، مما يتيح لأفراد من خارج المنطقة الفرصة للتدخل . ويؤمن وفدي ، إيمانا راسخا بأنه لا ينبغي أن يسمح لأية قوات خارجية بأن تتواجد في أي جزء من لبنان ، عدا تلك التي تحظى بموافقة الحكومة اللبنانية . وبالتالي ، فإننا سنصوت تأييدا لمشروع القرار المطروح الآن على المجلس .

السيد لوي لي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : السيد الرئيس ، في مستهل كلمتي أود أن أتوجه إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الامن خلال هذا الشهر . وإنني مقتنع تمام الاقتناع بأنه بقدراتكم الدبلوماسية البارزة فإنكم ستقودون هذا المجلس إلى النجاح في إنجاز مهامه خلال هذا الشهر . وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لاتوجه بالشكر إلى السفير أليني ، ممثل تريندياد وتوباغو ، لإدارته لأعمال المجلس في الشهر الماضي بطريقة مرضية .

خلال الاسابيع القليلة الماضية ، ان حالة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان قد تدهورت تدهورا جذريا نتيجة لسلسلة من الهجمات غير المسؤولة التي لا مبرر لها عليها في الجنوب اللبناني ، والتي نجم عنها قتل عدد من الجنود والضباط الفرنسيين والايرلنديين وهم يقومون بمهمة نبيلة ، مهمة صيانة السلم في الشرق الأوسط . وباسم الحكومة الصينية أوجه تعازينا إلى أسر هؤلاء الضحايا وأن أعرب عن مواساتنا وتضامننا مع حكومتهم ومع الاسر المنكوبة . وأود أيضا أن أعبر عن احترامنا لضباط وجنود قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان الذين يؤدون واجبهم رغم صعوبة الظروف ويكرسون أنفسهم لقضية صيانة السلم نيابة عن الامم المتحدة . ونوجه شكرنا أيضا إلى حكومات البلدان التي تقدم جنودا إلى هذه القوة .

لقد درس وفد الصين التقرير الخاص من الامين العام عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان S/18348 ، وأحاط علما ببعض الاقتراحات الهامة التي أشارها في التقرير . ونحن نتوجه إليه وإلى زملائه بالشكر على هذا التقرير .

إن وفد الصين يرى أن استمرار وجود قوة الامم المتحدة الموقتة في لبنان أمر ضروري ، وأن الاسباب التي قدمها الامين العام ، والتي من أجلها قال إنه "لا يمكنني أن أوصي بأن يقرر المجلس سحب القوة" ، مفهومة . (S/18348 ، الفقرة٣١) . وفي الوقت نفسه ، فإننا نعتقد بحق أن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان تواجه صعوبات خطيرة ، بل تواجه أزمة لا بد أن تحسم في أسرع وقت ممكن .

إن وفد الصين ما انفك يرى أن الحل الاساسي للمشكلات التي تواجه القوة يكمن فيما يلي : أن قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) لا بد أن ينفذ بالكامل ، ولا بد من الاحترام الصارم لوحدة أراضي وسيادة لبنان واستقلاله السياسي ، ولا بد أن تسحب إسرائيل كل قواتها من أراضي لبنان وأن تنسحب مما تسميه بمنطقة الامن التي اقامتها في الجنوب اللبناني ، ويجب أن ترابط اليونيفيل على الحدود الدولية للبنان حتى تلعب دورها الصحيح في صيانة السلم والامن الدوليين فعلا . وهذا أيضا هو أفضل سبيل لتحقيق سلامة أفراد القوة . وإن مجلس الامن ملزم ببذل جهود حاسمة واتخاذ تدابير فعالة من أجل تحقيق هذه الغاية . ويطالب وفد الصين كل الاطراف المعنية بأن تعمل في تعاون مع اليونيفيل وأن تقدم التأييد اللازم لها ، وبغير ذلك سيكون من المستحيل على تلك القوة أن تقوم بمهماتها .

وإن وفد الصين سيصوت مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/18356 . وفي الوقت نفسه ، أود أن أعلن الموقف التالي الذي تتخذه الحكومة الصينية . إننا نأمل أن توفر النفقات التي ستترتب على تنفيذ الاحكام ذات الصلة لمشروع القرار من الميزانية العادية لليونيفيل وليس من اعتمادات إضافية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بيرينغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : السيد الرئيس ، من دواعي سروري العظيم ليس أن أرحب بكم فقط بوصفكم ممثلا دائما جديدا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة ولكن أن أهنئكم أيضا على

توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر أيلول/سبتمبر . إن الطريقة الماهرة التي أدرتم بها مداولات المجلس تبشر بالخير في سبيل قيام الرئاسة بواجباتها على نحو ناجح . كما أود أن أعرب عن تقدير وفدي لممثل ترينيداد وتوباغو الدائم ، السفير أليني ، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر آب/أغسطس الماضي .

السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أنقل عن طريقكم لحكومتي فرنسا وايرلندا بالإضافة إلى أسر جنود قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، الذين قتلوا او جرحوا أثناء الاحداث الاخيرة في الجنوب اللبناني ، عميق مواساة وتعازي حكومتي .

إن هذه الاحداث توضح على نحو مأساوي إلى أبعد الحدود التدهور السريع في الحالة القائمة في الجنوب اللبناني والظروف الصعبة جدا التي يعمل في ظلها جنود اليونيفيل .

وتفهم الدانمرك تماما وتشاطر الرأي القائل بأن التطورات الاخيرة ولا سيما سلسلة الهجمات المبيتة على الوحدة الفرنسية ، وهي الهجمات التي وقع آخرها منذ أيام قليلة ، قد خلقت حالة لا يمكن لليونيفيل أن تطيقها .

فإن هذه الهجمات لا يمكن أن تبرر بأي شكل من الاشكال وتستحق الإدانة الإجماعية من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي . ومن الضروري أن يوضع حد فوري لمثل هذه الهجمات المتعمدة على جنود الامم المتحدة ، الذين هدفهم الوحيد هو خدمة السلم في المنطقة .

وإن ما هو في كفة الميزان ليس فقط مستقبل عملية هامة من عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم ، بل مصير آلاف من المدنيين الابرياء في لبنان الذي مزقه الصراع .

وبالتالي ، تحث الدانمرك بقوة كل الاطراف المعنية في المنطقة على استخدام كل ما لديها من نفوذ لإنهاء تلك الهجمات .

لقد بيّنت هذه الهجمات بوضوح ضعف موقف اليونيفيل وضرورة اعتماد تدابير عاجلة تستهدف زيادة أمن أفراد القوة زيادة فعالة .

وبالتالي ، يرحب وفدي بقرار الامين العام بتقريب موعد سفر بعثة التحقيق الموجهة إلى المنطقة برئاسة السيد غولدينغ لدراسة التدابير التي ينبغي اتخاذها من أجل تأمين اليونيفيل والتشاور من جديد مع الاطراف حول كيفية إحراز تقدم في سبيل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

وفي التقرير الخاص بقوة الامم المتحدة المؤقتة بحفظ السلم في لبنان ، يصف الامين العام التدابير التي اتخذت بالفعل من أجل زيادة أمن أعضاء القوة ، ويورد عددا من التوصيات التي وضعها قائد القوة ، والتي ، في رأيه ، توفر العلاج للحالة التي تجد اليونيفيل نفسها فيها . وينبغي لمجلس الامن أن يدرس هذه التوصيات دراسة جدية ، ويمكنني أن أؤكد للامين العام وبقية أعضاء المجلس أن الدانمرك على استعداد لتحمل نصيبها العادل من النفقات الاضافية التي ينطوي عليها تنفيذ تلك التوصيات .

أنتقل الآن الى المشاكل القائمة منذ أجل طويل فيما يتعلق بمهمة اليونيفيل . وحكومتي ترى منذ فترة طويلة أن الحل يكمن في انسحاب القوات الاسرائيلية الكامل من الأراضي اللبنانية ووزع قوة اليونيفيل حتى الحدود الدولية . ونحن نفهم تماما قلق اسرائيل المشروع حيال أمن حدودها الشمالية ، التي عبرها تعرضت ومازالت تتعرض للهجمات . لكن في الوقت ذاته ، فان إيماننا الثابت كان ولايزال هو أن منطقة الامن الحالية ليست وسيلة مشروعة كما أنها ليست وسيلة فعّالة تفي بشواغل اسرائيل الامنية .

إن النتائج الممكنة لاستمرار المأزق الحالي بينت بشكل واضح في تقرير الامين العام . وهذه الحالة ، وفقا لافضل تقديراتنا ، لا تخدم مصلحة أي طرف من الاطراف المعنية . وبالتالي من الضروري بذل كل الجهود الممكنة لضمان إحراز تقدم فعلي نحو تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) .

للاسباب التي أوضحتها سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا . لكن لدينا بعض التحفظات حول واقعية الحد الزمني الوارد في المشروع .

وختاما ، أود أن أؤكد من جديد دعم حكومتي القوي لليونيفيل ، ونعرب عن إمتناننا العميق للبلدان التي تسهم بقوات في هذه القوة على التضحيات التي قدمتها بالفعل كما نعرب عن عميق إمتنانا لقائد وضباط وأفراد اليونيفيل على ما أظهروه من تفان وشجاعة يحتذى بها في أداء مهامهم الخطيرة والصعبة . كما أود أن أشيد بالامين العام وموظفيه على جهودهم الدؤوبة لحل المشاكل التي أثقلت كاهل اليونيفيل منذ إنشاء تلك القوة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الدانمرك على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : حيث أنه لم تتح لي الفرصة حتى الآن لكي أهنئكم ، الرفيق الرئيس ، على تقلدكم رئاسة مجلس الامن لشهر أيلول/سبتمبر ، اسمحوا لي أن أفعل ذلك الآن . وإنني أفعل ذلك بكل سرور حيث أنه لا يخامرني أي شك في أن صفاتكم المهنية الممتازة سوف تكفل بالتأكيد نجاح أعمال هذه الهيئة الهامة . ومن دواعي إرتياحي الكبير أن أكرم في ذلك المنصب ممثلا جديرا بالتقدير هو ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذي يرتبط ببلدي ، جمهورية بلغاريا الشعبية ، بأواصر الصداقة الودية والتعاون المتبادل والمساعدة في إطار الاسرة الاشتراكية .

كما أغتنم هذه الفرصة لكي أعبّر عن إمتنان وفدي الى السيد اليني ، الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو ، على الطريقة الممتازة التي إضطلع بها بواجباته بوصفه رئيسا للمجلس في شهر آب/أغسطس الماضي .

من دواعي قلقنا العميق أن يضطر مجلس الامن الى الانعقاد مرة أخرى خلال أسبوعين لدراسة الحالة في الجنوب اللبناني في ضوء التقرير الخاص الذي قدمه الامين العام بشأن قوة الامم المتحدة المؤقتة لحفظ السلم في لبنان (اليونيفيل) . وثمة ما يبرر اجتماع المجلس . إن الحالة في جنوب لبنان لا تزال خطيرة للغاية . والاكثر من ذلك ، أن ما نشهده هناك هو تصعيد خطير للتوتر يمكن أن يتطور الى صراع مسلح مباشر . إن الاحداث الاستفزازية التي لا تزال تعصف باليونيفيل والتي أدت الى موت ضحايا أبرياء تدعو الى القلق العميق .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب باسم حكومتي عن مواساتنا الخالصة لحكومتي فرنسا وأيرلندا وعن تعازينا لاسر الضحايا . إن أعمال الاستفزاز هذه ضد قوة الامم المتحدة في جنوب لبنان تستحق إدانتنا ؛ ويجب أن تتوقف في الحال .

إن الاحداث المفجعة التي وقعت أخيرا دليل آخر على الاحوال الشاذة والخطيرة التي تعمل في ظلها اليونيفيل والتي تمنعها من أداء مهمتها التي أوكلت اليها بمقتضى قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) . والسبب الرئيسي لهذه الحالة ولتدهور الوضع في جنوب لبنان معروف لنا جميعا . فهو يتمثل في الاحتلال المستمر من جانب إسرائيل لجزء كبير من أراضي لبنان ، وكذلك في أعمال العدوان والمنهجية المستمرة التي يوجهها المحتل الاسرائيلي وأعوانه في جنوب لبنان ضد دولة لبنان المستقلة ذات السيادة .

أعرب عن إمتنان حكومتي للامين العام على تقريره الخاص عن اليونيفيل وأود أن أشكره على موضوعيته وسرعة إستجابته . وإسمحوا لي أن أؤكد بكلمات واضحة أن وفد بلغاريا يشاطر تماما نتائج التقرير بما في ذلك :

"إن الحل يتمثل في الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية ووزع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى الحدود الدولية حتى يمكنها أن تقوم بالدور الذي كلفت به أصلا وهو إعادة السلم والامن الدوليين" (S/18348 ، الفقرة ٣٢)

إن مثل هذا الحل يتماشى تماما مع آراء جمهورية بلغاريا الشعبية حول هذه المسألة . وكما هو معروف تماما إن وسائل الوصول الى سلم عادل ودائم في لبنان ترد بشكل واضح وقاطع في قراري مجلس الامن ٥٠٨ (١٩٨٢) ٥٠٩ (١٩٨٢) ، اللذين يطالبان بأن تسحب اسرائيل قواتها العسكرية فورا ودون شروط حتى حدود لبنان المعترف بها دوليا . وعلاوة على ذلك ، يرى المجتمع الدولي بالاجماع أن حل مشاكل لبنان لا يمكن إلا أن يقوم على أساس إحترام وحدة لبنان واستقلاله وسيادته وسلامته الاقليمية .

ونرى أن الوقت قد حان بالفعل لحمل اسرائيل على الامتثال لقرارات مجلس الامن . وتحقيقا لتلك الغاية ، لا بد للمرء أن يضمن قبل كل شيء التعاون البنّاء من جانب جميع أعضاء المجلس . وفي تقديرنا ، فان مجلس الامن ، الذي أعطاه الميثاق الاختصاص والالية اللازمين ، يجب ، بل يتعين عليه بكل سرعة ، أن يتخذ التدابير التي تضمن تطبيق قراراته - وفي هذه الحالة فيما يتعلق بالوضع في جنوب لبنان .

وفي ضوء الدور الايجابي المطلوب من اليونيفيل أن تقوم به لحسم مشاكل لبنان ، يرى وفد بلغاريا انه ، على الرغم من إستمرار تدهور الحالة التي تضطر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الى العمل في ظلها ، ينبغي للقوة أن تستمر في الاضطلاع بمهمتها المنصوص عليها في قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة ذات الصلة .

ولجميع هذه الاسباب ، وبينما كنا نفضل أن يتضمن مشروع القرار إشارة أوضح الى انسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود لبنان المعترف بها دوليا ، تمشيا مع قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، ومع أن هناك جوانب أخرى في مشروع القرار لا تبعث في أنفسنا الارتياح التام ، فان بلغاريا ستصوت لصالح مشروع القرار ، مع الاحتفاظ بحقنا في الاعراب عن آرائنا بشأن آثاره المالية متى عرفت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، حيث أن هذه هي المرة الاولى التي آخُذ فيها الكلمة بالمجلس في هذا الشهر ، إسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم الرئاسة لشهر أيلول/سبتمبر . إن وفد بلادي على ثقة من أنكم ، بوصفكم ممثلا للبلد ذي القوة والنفوذ ، الاتحاد السوفياتي الذي يسعدني أن أكون قد خدمت فيه مرتين خلال فترة حياتي المهنية ، ستضطلعون بمهامكم بنزاهة وبمهاراتكم الدبلوماسية المعروفة .

وأود أيضا أن أعبر عن تقدير وفد بلادي للسفير اليني ، ممثل ترينيداد وتوباغو ، على الطريقة الصبورة والمحنكة والفعّالة التي أدار بها أعمال المجلس طيلة شهر آب/أغسطس الماضي .

أود أيضا أن أعرب لفرنسا وأيرلندا ولاسر أفراد قواتهما المسلحة عن تعازي استراليا المخلصة للخسائر المفجعة التي أصابتهم . وأود أيضا أن أشيد بكل البلدان المساهمة بقوات في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان للطريقة الشجاعة التي تخدم بها قضية حفظ السلام في هذه الاوقات العصيبة والخطيرة .

لقد أنصت وفد بلادي بعناية الى كل واحد من المتكلمين السابقين . وستصوت استراليا لصالح مشروع القرار المعروض علينا لاننا نؤيد إتجاهه العام ، وبصفة خاصة لاننا نعتقد أن كل القوات الاجنبية في لبنان ينبغي أن تنسحب ، فيما عدا تلك القوات الموجودة هناك وبناء على طلب حكومة لبنان . ونحن نرى أن مشروع القرار يمكن أن

يساعد أيضا في إيضاح الرفض التام للاعتداءات المسلحة على قوة الامم المتحدة لحفظ السلام . فنحن نشجب هذه الاعمال .

لقد قال الممثل الدائم لاسرائيل منذ هنيهة أن الهجمات المعتمدة على قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لن تتوقف ، ولكن لا بد لنا أن نأمل في أن تتوقف وفي أن يمتثل أولئك المسؤولون عن الاعتداءات على قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لمشروع القرار المعروض علينا . ولئن كان من الواضح أن رفض اسرائيل سحب جميع قواتها من لبنان قد منع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من تنفيذ ولايتها ، فان الاحداث الاخيرة التي ادت الى مشروع القرار هذا هي تعبير عن مشكلة مختلفة - وإن كانت متصلة . وكما أشار الامين العام في تقريره الخاص ، فإن عناصر مسلحة قد بدأت مهاجمة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بسبب معارضتها لمجرد وجود قوة الامم المتحدة .

إننا جميعا نعرف أن مجلس الامن مجتمع في وقت حرج بالنسبة لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . وكما قال الامين العام ، تواجه القوة معضلة كبيرة ، على الرغم من التزام البلدان المساهمة بقوات وعلى الرغم من الدعم المالي والسياسي من جانب الاغلبية العظمى من الدول الاعضاء . ومن الواضح اننا نواجه موقفا حرجا ومرحلة من القلق وعدم اليقين . وان وفد بلادي يشعر بالقلق إزاء مستقبل قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن يحقق مشروع القرار هذا ، على الرغم من الصعاب الواضحة التي تأكدت بجلاء مؤلم في البيانات التي ألقيت في المجلس يوم أمس بل وفي هذا اليوم أيضا ، خطوة نحو الامام في تمكين القوة من تنفيذ ولايتها بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . إن مشروع القرار المعروض اليوم على مجلس الامن يعبر عن الرأي بأن ذلك ينبغي أن يتحقق . والآن يبقى على كل من يعنيه الامر بصورة مباشرة أن يجد الارادة لتحقيقه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل استراليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، لقد سنحت الفرصة من قبل لوفد بلادي ليهنئكم على توليكم رئاسة هذا المجلس . ولكن اسمحوا لي أن أضيف تهاني الشخصية الى التهاني التي أعربت لكم من قبل . لقد كان لبلادكم وبلادي مواقف مشتركة بالنسبة للعديد من المسائل التي عرضت على هذا المجلس ، وآمل في أن يحرز هذا المجلس تحت رئاستكم تقدما في إيجاد حلول لبعض المشاكل المعقدة التي يواجهها .

واسمحوا لي أيضا أن أضيف مشاعر التقدير والتهنئة الشخصية للسفير الينسي ، ممثل ترينيداد وتوباغو ، لرئاسته المثالية والبارعة خلال شهر آب/أغسطس .

لم يكن في نيتي أخذ الكلمة . وقد قررت أن أفعل ذلك منذ برهة قصيرة لانني ارتأيت انه حيث أن غانا من البلدان المساهمة بقوات ، وهي أحد البلدان القليلة من قارة افريقيا ، فينبغي أيضا أن يسمع صوت افريقيا في هذه المناقشة .

لقد قرر هذا المجلس منذ بضعة أيام أن يأذن للأمين العام بايفاد بعثة الى جنوب لبنان لتتقصى عن قرب الأعمال التي أدت الى انعقاد المجلس . واليوم معروض على المجلس تقرير هذه البعثة ، وقد درسه وفد بلادي بعناية . وعلاوة على ذلك ، استمع وفد غانا في هذه المناقشة الى جميع الأطراف ، ويسعدني أن أقول إن التقرير يحظى بصورة عامة بتأييد وفد بلادي .

إن وفد غانا في موقف يمكنه فيه أن يؤيد استنتاجات الأمين العام ، ولاسيما الترتيبات المتخذة لمواجهة تصعيد العنف المتزايد ، لأن فحواه تؤكد ما أبلغ به المجلس من قبل ، ألا وهو وجود تصعيد خطير للعنف في جنوب لبنان . وفضلا عن ذلك ، أصبحت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان نفسها ، على الرغم من ولايتها ، هدفا لهذا العنف .

لقد اتضح خلال المناقشة التي استمعنا اليها شيء واحد ، وارد في تقرير الأمين العام ، وهو أن استمرار الاحتلال غير الشرعي للأراضي اللبنانية هو جوهر المشكلة في جنوب لبنان اليوم .

لقد سمعنا سفير اسرائيل يعرض جانبا آخر للوضع . وقد حاول في بيانه جاهدا أن يلقي بالائمة على أطراف أخرى بدلا من اسرائيل ، ولاسيما حزب الله ، وسعى الى الوصول الى نتيجة أن حزب الله هو بالتالي سبب التوتر في جنوب لبنان وليس الوجود الاسرائيلي غير القانوني .

وبعد ان درس وفد بلادى ذلك الدليل دراسة دقيقة ، وصل الى استنتاج بانه لايمكن ان يؤخذ به ،لانه يفتقر الى الحقيقة الدامغة . فالاقتباسات من المدنيين ومن واحد او اثنين من رجال الدين في صحيفة لبنانية ، لايمكن ان يقبلها المجلس كدليل دافع على العنف الجارى الان .

ومن ناحية اخرى ، من المقبول بالنسبة لمعظم الذين اهتموا بمناقشة المسالة ان وجود اسرائيل فيما يسمى بالمنطقة الامنية عمل غير قانوني في حد ذاته شجع عن القيام بالمزيد من الاعمال غير القانونية وجعل الجنود والممثلين الاسرائيليين اهدافا للعنف في جنوب لبنان .

لقد اصاب وفد بلادى شعور باكثر من خيبة الامل بالامس عندما طرح ممثل اسرائيل سؤالا فيه بلاغة خطابية عن لبنان . لقد طرح السؤال التالي : اى سيادة ؟ واى سلطة مركزية ؟ ومضى يسال : متى كانت المرة الاخيرة التي قام فيها رئيس لبنان بزيارة جنوب لبنان ؟ ان زيارة رئيس لبنان الى منطقة العنف لايمكن ان تكون اختبارا لسيادة البلد ، ونأسف لان هذا الموقف يبدو انه اساس موقف اسرائيل ازاء لبنان .

ولذلك فاننا سنصوت لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس ، لانه يؤكد مجددا على ما نقوله - كدولة وبلد مساهم بالقوات - على الدوام ، وهو ان الوجود المستمر غير الشرعي للقوات الاسرائيلية في جنوب لبنان لايمكن ان يقبله المجلس .

وقبل ان اختتم بياني ، اود ان اقدم تعازى وتعاطف وفدى وبلدى الى ممثلي فرنسا وايرلندا على الخسائر الفادحة في الارواح التي وقعت مؤخرا في لبنان . ونرجو ان ننقل تعازينا لاسر هؤلاء الجنود الذين لقوا حتفهم لسوء الحظ اثناء قيامهم بواجبهم في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر ممثل غانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

ساطرح الان للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/18356 .

أجرى تصويت برفع الأيدي

المؤيـــدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، الإمـــارات العربية المتحدة ، بلغاريا ، تايلند ، ترينيداد وتوباغـــو ، الدانمرك ، الصين ، غانا ، فرنسا ، فنزويلا ، الكونغـــو ، مدغشقر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلنـــدا الشمالية .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : نتيجة التصويت كما يلـــي : ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لاشيء ، وامتناع عضو واحد عن التصويت . وبهذا يكون مشروع القـــرار قد اعتمد بوصفه القرار ٥٨٧ (١٩٨٦) .

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الذى يرغب في الادلاء ببيان بعد التصويت .

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عـــن الانكليزية) : هذه هي المرة الاولى التي تسنح فيها لي الفرصة لاهنئكم ، سيدى ، علـــى تقلدكم منصب رئاسة مجلس الامن . ونحن على ثقة بانكم ستواصلون توجيه مداولات المجلـــس بنفس التميز والمهارة الدبلوماسية المعروفة التي اتسمت بها حياتكم المهنية فـــي خدمة بلدكم في اجزاء مختلفة من العالم .

واود ايضا ان اشكر السفير اليني على الاسلوب الحيادى الممتاز الذى ادار بـــه اعمال المجلس اثناء شهر اب/اغسطس ، ونحن الذين نعرفه ونعرف ما فعله مدينون له .

ان الولايات المتحدة ما فتئت تؤيد على الدوام وبحماس قوة الامم المتحـــدة المؤقتة في لبنان منذ انشائها في عام ١٩٧٨ . ففي ظل ظروف بالغة الصعوبة وفـــي مواجهة عقبات كبرى ، ما انفكت قوة اليونيفيل تسهم اسهاما كبيرا في تحقيق الاستقـــرار فـــي جنوب لبنان . ومازلنا نعتقـــد انها تضطلع بدور هام ، فـــي ظل الظروف الراهنة وفي

سياق اية ترتيبات محتملة في المستقبل يمكن ان تضمن الاستقرار في جنوب لبنان والامن في شمال اسرائيل ، وهوة دور سيمكنها من الوفاء بولايتها .

ان تاييدنا لقوة اليونيفيل كمنظمة يقترن باحترامنا للقوات التي تشارك فيها عبر السنين والقوات المساهمة في اليونيفيل واجهت الاخطار في ادائها لمهمتها بشجاعة وصلابة . لقد عانت قوة اليونيفيل من الخسائر من اجل قضية السلام ، ونحن نحيي الذين قدموا تلك التضحيات . وفي الاونة الاخيرة فقد ابناء شجعان من امتين - هما فرنسا وايرلندا - تربطهما ببلادى اوثق العلاقات ، ارواحهم دفاعا عن السلم في لبنان . وأود ان انتهز هذه الفرصة لاعبر عن عميق تعازينا لاسر هؤلاء الرجال الشجعان وللقوات المسلحة التي ينتمون اليها .

اننا ، بصفة خاصة ، نضم صوتنا الى اولئك المتمدنين في كل مكان ، معربين عن اسفنا ازاء موجة الاعتداءات الاخيرة على جنود قوات اليونيفيل . والذين ارتكبوها مجرمون . ونحن نؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الامين العام والاخرون لتحسين الحالة الامنية للقوة ، ونامل ان تتخذ في اقرب وقت ممكن اية خطوة يمكن ان تسهم في سلامة الموجودين في الميدان . ونحث كل الذين يعيشون في جنوب لبنان ويستفيدون من الامن والاستقرار اللذين تتيحهما قوات اليونيفيل ان يواصلوا تاييدهم لهذه القوة الشجاعة .

ان تاييدنا القوى لقوة اليونيفيل ولاهدافها هو الذى اضطرنا الى الامتناع عن التصويت على هذا القرار الذى قدمه حليف وصديق حميم لنا . وكما يوضح سجلنا ، فاننا على استعدا لتقديم تضحيات كبرى من اجل سيادة لبنان ووحدته واستقلاله . وبالاضافة الى تاييدنا المستمر والثابت لقوة اليونيفيل ، ضمت قواتنا مع قوة من فرنسا بارواحها في بيروت لنفس الهدف . ولكن هناك شيء واحد واضح تماما : اسرائيل ليست هي التي تقتل وتجرح جنود قوة اليونيفيل ، وهذه حقيقة لا تشوبها شائبة . ومن سوء الحظ ، لن يعزز القرار الذى اتخذه مجلس الامن منذ قليل هذا الهدف . فهذا القرار يطلب من الامين العام :

"ان يتخذ التدابير اللازمة لوزع القوة حتى الحدود الجنوبية للبنان".

وبالتركيز على وزع القوة فحسب ، يتجاهل هذا القرار العامل الاساسي الذى منع قوة اليونيفيل من الاضطلاع بولايتها : الا وهو عدم وجود اتفاق بين الاطراف المعنية على الترتيبات الامنية التي تحمي مصالح كل منها .

ان موقفنا واضح : فالسلم والاستقرار الدائمين في جنوب لبنان لايمكن ان يتحققا الا عن طريق اتخاذ تدابير امنية متفق عليها تضمن سلامة ورفاه شعب جنوب لبنان والاسرائيليين الذين يعيشون بالقرب من الحدود اللبنانية والذين هم ايضا ضحايا للعنف والارهاب الناشئين في جنوب لبنان .

ومثل هذه التدابير لابد أن تتفق عليها الاطراف المعنية . وليس من سلطة الامين العام أن يفرضها . وليس من قبيل الواقعية أو المسؤولية أن نطلب هذا ، فذلك لن يترتب عليه سوى زيادة مستوى الاحتكاك وانعدام الثقة ، الذي بدا حتى الآن عقبة أمام قيام قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بالاضطلاع بمهمتها .

ان الحالة في جنوب لبنان محفوفة بالخطر . وتعتقد الولايات المتحدة أن الوضع الراهن غير مرض بالنسبة للبنانيين وللاسرائيليين ولقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان على حد سواء . ولمعالجة هذه الحالة أصبح من الضروري القيام بجهد متجدد للتوصل الى ترتيبات أمنية متفق عليها تحمي مصالح كل من يعنيهم الامر . واذا كان المجلس يرغب في العمل فالاحرى به أن يعالج هذه المسألة .

والمسألة التي ينبغي أن نواجهها هي : ما هو الاجراء الذي يمكن اتخاذه في الأسابيع المقبلة ؟ إننا نوافق على الرأي الذي أعرب عنه هنا بالامس ، والقائل بأن الهجمات ضد "اليونيفيل" لن تتوقف اذا تغير مكان تواجدنا . إن هذه الهجمات تحدث لعدم وجود سلطة كافية لحكومة لبنان في المنطقة التي توجد بها تلك القوة أصلا . والمشكلة باختصار هي أن حكومة لبنان لسوء الحظ غير قادرة على ممارسة سلطتها على الأراضي التي تشن منها الهجمات ضد القوة . واذا كان لهذا المجلس في مداولاته أن يقوم بشيء مفيد ، فان عدم وجود سلطة فعالة في المنطقة التي توجد فيها قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان أصلا ينبغي أن يكون المسألة الاولى وليست الاخيرة التي يجب علاجها . والواقع أن إحدى مهام هذه القوة كما هو منصوص عليه في قرارات سابقة اتخذها هذا المجلس ، هي مساعدة حكومة لبنان على استعادة سلطتها على أراضيها . فاذا تسنى حل هذه المشكلة ، فان كل المشاكل المتبقية يمكن أن تُحل من تلقاء نفسها . أما اذا تعذر حلها في فترة زمنية قصيرة ، فلابد من توجيه الاهتمام الى تحسين ظروف تلك القوة والاقلال من الاخطار التي تتعرض لها نتيجة لعدم وجود سلطة فعالة في هذا الجزء من لبنان .

كما أنه لابد أن نحتفظ بموقفنا بشأن ما يمكن أن نفعله عندما يتلقى المجلس التقرير ، وهو تقرير لابد وأن يركز على كل جوانب هذه المشكلة . ويتعين على هذا المجلس أن يستفيد من الوقت المتاح لنا استفادة كاملة . ولا ينبغي له أن يتعجل بشيء قد يؤدي الى تردي الأوضاع .

أود أن أكون واضحا تماما . إننا نؤيد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ونحترم الدول المساهمة بقوات فيها ، ومن بينها بعض حلفائنا المقربين . ومع ذلك فاننا لا نعتقد أن مشروع قرار كالذي اعتمد اليوم يمكن أن يسهم في تحقيق تلك الغاية أو يخدمها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

ممثل لبنان يطلب الادلاء ببيان ، وأعطيه الكلمة .

السيد فاخوري (لبنان) : لا يسع وفد بلادي إلا أن يبدي استغرابه وأسفه الشديد لنتيجة التصويت على مشروع القرار الفرنسي ، نظرا لامتناع وفد الولايات المتحدة عن التصويت عليه ، مع أنه يؤكد القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي هو كما تذكرون قرار صاغه وتبناه وقدمه وفد الولايات المتحدة عام ١٩٧٨ .

كان المفروض أن ينفذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) فورا ، وأن تتمكن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من تنفيذ مهمتها على أكمل وجه ، وبأسرع ما يمكن ، لولا رفض اسرائيل الانسحاب ونشر القوات الدولية حتى الحدود المعترف بها دوليا . كنا نتمنى أن يجمع أعضاء المجلس ، كما أجمعوا في نيسان/ابريل وتموز/يوليه الماضيين من خلال تمديد فترة "اليونيفيل" ، وفي ايلول/سبتمبر الجاري من خلال بيان رئيس المجلس ، كنا نتمنى أن يجمعوا اليوم أيضا على قرار يؤكد ضرورة تنفيذ القرارات السابقة ، ويضمن سلامة أفراد القوة الدولية .

ان مستقبل هذه القوة يبقي المسؤولية المباشرة لهذا المجلس ، ويبقي بالتالي مستقبل الجنوب ، وشعب الجنوب ، وشعب لبنان .

ولابد من لفت النظر الى أن التصويت في مجلس الامن الآن ، يتزامن مع تكثيف الاعتداءات الاسرائيلية جوا على قرى جبل لبنان ، وقصفا بالمدفعية الثقيلة التي زودت بها اسرائيل ما يسمى بجيش لبنان الجنوبي ، لعدد كبير من القرى في الجنوب .

هذه المسؤولية ، قبل كل شيء ، مسؤولية الاعضاء الدائمين في هذا المجلس ، وعليهم تحملها كاملة . والسؤال الكبير هو : ماذا بعد تقرير الامين العام القادم ؟ وماذا يُخبأ لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ؟ إن لبنان يربأ بنفسه عن أن تذهب دماء الضحايا التي تحملتها وحدات القوة الدولية هباء ، لعجزها عن تنفيذ مهمتها ، أو بسبب افشال هذه المهمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي لهذه الجلسة . وبذلك يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠